

# البولاني: بعد ٢٠٠٨ لن نكون بحاجة الى متعاقدين أمنيين أجانب

بغداد/ الوكالات

## قال وزير الداخلية جواد البولاني إن وزارة الداخلية ستكون لديها سلطة اعتقال حراس اجانب ضالعين فجا حوادث اطلاق نار اذا وافق البرلمان علما مشروع قانون يضمن نهاية للحصانة من المحاكمة التي تتمم بها شركات الأمن الأجنبية.

بالسلاح تشق طريقها وسط حركة المرور مهددة بإطلاق النار على سائقي السيارات الذين يقتربون أكثر من اللازم. وقال البولاني إنه يتوقع ان تقل في المستقبل الحاجة الى مثل هذه الشركات مع زيادة تحسن الوضع الأمني. وأضاف ان شركات الامن الأجنبية تتعاون الان بدرجة أكبر مما كانت تفعل في الماضي. وقال أيضا انه بعد ٢٠٠٨ لن تصحح قوات الامن العراقية في حاجة الى متعاقدين اجانب للمساعدة في حراسة المباني والمؤسسات الحكومية. واعرب متعاقدون امينيون خاصون عن قلقهم من احتمال فقد الحصانة بقولهم ان ذلك سيرفضهم الى تقلبات النظام القضائي العراقي

كالتى كانوا يقومون بها سابقا. ويهدف مشروع القانون الذي سيناقشه البرلمان الى الغاء الامر رقم ١٧ وهو مرسوم اصدرته سلطة التحالف المؤقتة التي كانت تقودها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ قبل ان تسلم السيطرة الى حكومة عراقية مؤقتة. ويحظر هذا المرسوم محاكمة متعاقدين اجانب امام محاكم محلية. ويقول العراق ايضا ان هناك اكثر من ١٨٠ شركة امن اجنبية امريكية واوربية اساسا تعمل في العراق مع تقدير عدد المتعاقدين الخاصين بما يتراوح بين ٢٥ الفا و ٤٨ الفا. وكثير من العراقيين ينظرون الى حراس الامن الاجانب على انهم مجرد جيوش خاصة تتنقل في موكب مدججة

سيجعلون الحراس الاجانب مسؤولين بموجب القانون العراقي لكنهم لم يتحدثوا تحديدا عن القيام باعتقالات. وردا على سؤال حول ما اذا كانت قوات وزارة الداخلية يمكنها القبض على متعاقدين امينيين اجانب ضالعين في اطلاق للنار قال البولاني "نعم" بعد ان تتم اجازة القانون. وقد يؤدي ذلك الى مشاهد يشوبها التوتر في شوارع بغداد اذا تورطت قوافل امن اجنبية في اطلاق للنار ثم واجهتها قوات الامن العراقية. ووقعت ثلاث حوادث اطلاق للنار على الاقل تورطت فيها شركات امن اجنبية منذ حادث بلاكووتر. وقال البولاني انهم لن يسمحوا لهذه الشركات الاجنبية بالماضي في اعمال

وقال البولاني ايضا انه يعتقد ان العراق سيحتاج قريبا الى عدد اقل من المتعاقدين الامنيين الاجانب في ظل تراجع اعمال العنف بشكل كبير في الشهور الاخيرة. ووافقت الحكومة على مشروع قانون في نهاية اكتوبر تشرين الاول في اعقاب حادث اطلاق للنار يوم ١٦ سبتمبر ايلول تورطت فيه شركة بلاك ووتر الامنية الامريكية واسفر عن مقتل ١٧ عراقيا. وقالت بلاك ووتر ان حراسها تصرفوا بشكل مشروع لكن اطلاق النار اثار غضب الحكومة العراقية. ولم تتم بعد مناقشة مشروع القانون بشأن حراس الامن الاجانب في البرلمان لكن ينتظر الموافقة عليه بسهولة. وواضح مسؤولون عراقيون من قبل انهم



## برنامج الأغذية العالمي يطلب دعماً عاجلاً للعراقيين في سوريا

المتعددة الاطراف التي يتلفاها من دول عدة، تلقى البرنامج حتى الان تبرعات لمشروعه في سوريا من الولايات المتحدة الامريكية (٦٦٥ الف دولار امريكي)، سويسرا (٤٣٨ الف دولار امريكي)، المملكة العربية السعودية (٢٦٨ الف دولار امريكي)، والنرويج (٢٤ الف دولار امريكي).

يذكر ان برنامج الأغذية العالمي هو أكبر منظمة للشؤون الإنسانية في العالم؛ في كل عام يقدم البرنامج معونات غذائية الى نحو ٩٠ مليونا من الفقراء من أجل مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ويشمل المستفيدين ومنهم ٥٨ مليون طفل يعانون من الجوع في أفقر ٨٠ بلدا في العالم.

الطوعية العينية والنقدية من الدول والقطاع الخاص والأفراد، حذر من أنه لم يتلق بعد الدعم الكافي للمساعدات التي يقدمها حاليا حيث ما زال يعاني من عجز يقدر بنحو ٣٨ في المئة في مشروع مساعدة اللاجئين العراقيين الذي تقدر تكلفته الإجمالية بحوالي ٥,٦ مليون دولار.

ويحصل العراقيون المستفيدون من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في سوريا على حصص شهرية تتكون من الأرز، والزيوت النباتية، والعدس. وبالإضافة الى مليوني دولار امريكي خصصها البرنامج لمساعدة اللاجئين العراقيين في سوريا من حساب التبرعات

الهلال الاحمر العربي السوري ان حوالي ستين في المئة من اللاجئين يشترون الأغذية الأرخص ثمنا والتي تكون في العادة ذات قيمة غذائية منخفضة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وبناء على هذا البحث قرر برنامج الأغذية العالمي مضاعفة عدد اللاجئين العراقيين الذين يتلقون مساعدات غذائية، فبدلاً من مساعدة قرابة ٥١٠٠٠ لاجيء عراقي فقط قرر البرنامج زيادة المساعدات لتغطي نحو ١١٤٠٠٠ من أشد اللاجئين العراقيين حاجة في سوريا بحلول نيسان ٢٠٠٨. ولكن البرنامج، الذي يعتمد من أجل تقديم مساعداته في شتى أنحاء العالم على المساعدات

دمشق/ وكالات أعلن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة أنه سيضاعف جهوده لتقديم المساعدات الغذائية الأساسية إلى اللاجئين العراقيين المحتاجين في سوريا ودعا المجتمع الدولي لدعم عملياته المتنامية هناك. وقالت المديرية التنفيذية للبرنامج جوزيت شييران عقب عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين السوريين ولقاءات مع اللاجئين العراقيين في دمشق إن "الشعب السوري احتضن مليوناً ونصف المليون عراقي وقامت الجهات المانحة أيضاً بتقديم الدعم ولكن مزيداً من النساء والأطفال والرجال العراقيين صاروا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية بينما تتعرض شبكات الدعم الاجتماعي في سوريا لضغط كبير".

وقد صار من الواضح ان عدداً متنامياً من اللاجئين العراقيين في سوريا باتوا في حاجة إلى مساعدات إنسانية رغم الجهود المتواصلة من جانب الحكومة السورية لدعمهم. وفي نهاية زيارة إستمرت يومين الى سوريا قالت شييران: "لقد إستمعت إلى قصص الكثير من النساء الشجاعات اللاتي عشن عبر عديد من المآسي والصعاب في السنوات القليلة الماضية. ويدعو البرنامج المانحين لتقديم المزيد من الدعم لمساعدة المحتاجين من اللاجئين العراقيين في سوريا من أجل توفير الحياة الكريمة لهم حتى يعودوا إلى وطنهم في سلام".

وقال نحو ثلث المشاركين في بحث أجري مؤخراً لتقييم احتياجات اللاجئين العراقيين أنهم يتخلون عن أحد الوجبات الغذائية اليومية من أجل توفير الطعام لأطفالهم. وأوضح البحث الذي قام به البرنامج بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطبقة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجمعية

البقاء". وأضافت اللجنة " انه اذا كان لا يزال هناك دور لقوات بريطانية في العراق فإنه يتعين أن تكون هذه القوات قادرة على فعل ما هو أكثر من مجرد حماية نفسها في قاعدة البصرة الجوية، مؤكدة ان خفض العدد قد يؤدي الى عدم قدرتهم على فعل ما هو أكثر من هذا فان التواجد البريطاني بالكامل في جنوب شرق العراق سيكون محل تساؤل". وقالت للجنة: انها تشعر بالقلق بشكل خاص بشأن قدرة القوات البريطانية في التمرير على تدريب الجنود العراقيين والشرطة، مؤكدة انه "لكي يتطور العراق الى بلد مستقر وفعال وينعم بالرخاء يتعين تدريب الجيش والشرطة العراقيين وتزويدهما بالمعدات اللازمة. وشددت انه نظرا لحجم المشاكل التي لا تزال تحتاج للمعالجة يبدو أن هناك حاجة لالتزام متواصل من قبل بريطانيا بتدريب وتجهيز الشرطة العراقية.

وأعلنت وزارة الدفاع البريطانية مؤخرا ان مدربي الشرطة البريطانيين أنجزوا عملهم وهم مستعدون لتسليم ادارة أكاديمية شرطة البصرة بالكامل لموظفين عراقيين، مبينة انها ملتزمة بتدريب القوات العراقية حتى في حالة خفض عدد القوات البريطانية.

وقال وزير الدفاع ديس براون في بيان "قلنا على الدوام ان التزاماتنا ازاء العراق لن تنتهي عندما يتم تحويل كل المحافظات الاربعة في نطاق عملياتنا الى السيطرة العراقية. وأضاف: ان القوات البريطانية من بين أفضل المدربين في العالم، وان التزامنا بهذا الدور لا يضعف، وسنواصل حتى يكون العراقيون واثقين من أنهم لم يعودوا بحاجة لمساعدتنا.



بريطانيا المسؤولة عن محافظة البصرة تصبح كل المحافظات الاربعة التي أشرفت عليها بريطانيا بعد عام ٢٠٠٣ في أيدي قوات الامن العراقية. وقالت لجنة الدفاع بمجلس العموم البريطاني: ان مثل هذا الخفض يهدد بتقويض الدور البريطاني بالكامل في البلاد، إذ يتبقى عدد أقل مما يلزم سواء لتدريب العراقيين بشكل صحيح أو حماية أنفسهم بكفاءة. وذكرت اللجنة المؤلفة من أعضاء من حزبي العمال والمحافظين في التقرير المؤلف من ٤٠ صفحة ويستند الى إقادات ومقابلات مع الجنود البريطانيين والأمريكيين ودبلوماسيين في العراق، "انه لا تزال هناك أسئلة مهمة بشأن قدرة قوة بهذا الحجم على

لندن / وكالات حض تقرير برلماني بريطاني على الاسراع بتدريب القوات المسلحة والامنية العراقية، وتجهيزها قبل انسحاب نصف القوات البريطانية من البصرة بحلول ربيع العام المقبل، محذرا من خطر الانخفاض في حال لم يتم ذلك. ولبريطانيا نحو خمسة آلاف جندي في البلاد يتركزون جميعا في قاعدة جوية خارج البصرة، إذ يقومون حاليا بتدريب قوات الامن العراقية. وتعتزم حكومة براون خفض العدد الى ٢٥٠٠ اعتبارا من ربيع العام المقبل، بعد تدريب مزيد من الجنود وقوات الشرطة العراقية لتولي مسؤولية الامن. وبحلول منتصف كانون الاول وهو الموعد الذي يتوقع أن تسلم فيه



## قصة اخبارية

## باسم والأمل بفرد جديد

إضافيا. وعلى الفور طلب باسم من د. لورينس الإسراع بالعملية كلها. وفي شهر حزيران حصل باسم أخيرا على ذراع الجديدة وكان تأثير ذلك كبيرا. استطاع الآن السير في الشارع، يقول لورينس، الذي أصبح الآن صديقا بعد أن ساعده على إدراك أنه يستطيع مساعدة نفسه والتطلع إلى المستقبل رغم أنه مازال لاجئا. وقد عاد باسم إلى المدرسة وأنهى الصف الثامن. ومازال باسم حساسا للغاية، ومعزضا للإحباط والضعف البدني، ولكنه بالتأكيد استعاد الكثير من ثقته القديمة بالنفس. وهو يأمل أنه في يوم ما سيتمكن العلم من منحه بدا حقيقية. ويقول د. لورينس. " لقد غادر عيادتنا مع يد جديدة وأمل جديد".

دمشق. ولكن باسم لم يسمح للطبيب، لورينس كمال بللمسه عندما التقاه للمرة الأولى. وكان يردد " لا أريد شيئا. إنني في انتظار الموت... لقد أخذت رهينة لمدة ثلاثة أسابيع، والأمن، بدلا من أن أجد الأمان في هذا البلد، يحدث هذا لي، أين العدالة في ذلك؟". لقد أدرك د. لورينس أنه لن يستطيع مساعدة باسم بمفرده ولذلك فقد حاله إلى طيبة نفسية في المستشفى الإيطالي. وبشكل ما استطاعت التواصل مع هذا اللاجئ الشاب وعندما عاد إلى العيادة كان مزاجه العام قد تحسن. وقد ازداد شجاعا والهاما عندما التقى فتاة كانت قد فقدت أيضا ذراعها، وتم تركيب طرف صناعي لها، في نفس الوقت منحتة الاستعدادات لزواج أختها دافعا

وجهه بالجروح. وتم علاجه في المستشفى الإيطالي في دمشق، حيث تحمل الصليب الأحمر الإيطالي معظم التكاليف. وتدهورت الحالة النفسية للصبي بشكل أكبر نتيجة الحادث. ويتذكر والده، بمشاعر من الأسى والحزن، حيث كان باسم يبكي كثيرا وكان يجلس في ركن من المنزل ويصيح متسائلا: " هل هذه حياة؟.. هل هناك أحد يرغب في تقطيع جسدي إلى أشلاء؟". كان ذلك هو الوقت الذي دخلت فيه مفوضية اللاجئين حياة باسم بعد أن طلب والده المساعدة من المفوضية للحصول على طرف صناعي لأبيه. حيث قام الموظف بإحالتة إلى عيادة " تيري دي أومز"، وهي جمعية خيرية مسيحية تقع في الحي القديم من

ولم يؤد تغير أجواء الحياة والبيئة سوى إلى القليل من أجل عودة باسم إلى الحياة الطبيعية؛ لقد تطلب الأمر مأساة أخرى ومساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، وطبيب سوري، وطبيبة نفسية إيطالية لفعل ذلك. لقد التحق باسم بمدرسة في دمشق، إلا أنه كان بالكاد ينجح في الامتحانات وظل فتى عصيبا سريع الغضب رغم بذل والديه أقصى ما يمكنهما من جهد لجعله ينسى عملية الاختطاف. ويوصفهم عراقيين في سوريا، كان على باسم وأسرته السفر إلى الحدود مرة كل ٦ أشهر للحصول على تصريح الإقامة. وفي شهر كانون الثاني من هذا العام كانوا يسافرون عائدين من هذه الرحلة عندما تحطمت الحافلة التي كنت تقلهم. وفقد باسم ذراعه اليمنى وأصمب

والغضب. وكان الأثم البدني سينتهي في يوما ما، إلا أن الآثار النفسية لم تكن لتزول بسهولة. وكان باسم يرفض مغادرة المنزل بمفرده وكان حراس يرافقه كل يوم عند ذهابه إلى المدرسة. لقد كان دائما من الطلاب المتفوقين في فصله، إلا أنه فقد الاهتمام بالدراسة بعد تجربته المؤلمة. وعندما بدأت الأسرة تتلقى تهديدات بخطف بناتها، قام والد باسم بنقل زوجته وأطفاله إلى بر الأمان في سوريا عبر طريق شهد تدفقا كثيفا؛ فسوريا الآن تستضيف ١,٤ مليون لاجئ عراقي، كما توفر الأردن المأوى لـ ٧٥٠ ألفا آخرين من العراقيين الذين فروا جراء تدهور الوضع الأمني في وطنهم.

كان باسم البالغ من العمر ١٠ سنوات، طفلا خجولا يعيش حياة سعيدة وطالبا متفوقا في دراسته- حتى تم اختطافه من أمام منزله في مدينة البصرة بجنوب العراق في أحد أيام شهر أيار قبل عامين. وعقب ما يقرب من ثلاثة أسابيع ودفع فدية كبيرة، قام الخاطفون بإطلاق سراح هذا الطفل العراقي. إلا أن الطفل قد أصابه ضرر نفسي وبدني وكان يشعر بالعزلة وكانت تعتربه مشاعر الضيق